الأمم المتحدة

A/C.5/55/SR.39

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

Distr.: General
7 May 2001
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد روزنتال ..... (غواتيمالا)

وفيما بعد: السيد هاي - يون بارك ..... (جمهورية كوريا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

البند ١٥٣ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام وغيره من التقارير ذات الصلة (تابع)

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة

تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/55/L.33/Rev.1: بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-79741 (A)
0079741

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/55/L.16/Rev.1: الوضع الحرج للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/55/L.42: الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام وغيره من التقارير ذات الصلة (A/55/305، A/55/502، A/55/507 و Add.1، A/55/676، A/C.4/55/6) (تابع)

١ - **السيد بهاتاراي** (نيبال): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكر أن نيبال، بوصفها من البلدان التي شاركت في حفظ السلام لفترة تزيد عن أربعة عقود، تولي أهمية بالغة للدور الذي تؤديه الأمم المتحدة بصفتها الأداة الرئيسية لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وقال إن الخبرة التي اكتسبها بلده خلال تلك الفترة قد ساعدته على فهم الأسباب الأساسية لنجاح أو فشل عمليات حفظ السلام والنتائج المترتبة على ذلك.

٢ - ومضى يقول إن تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/305) حسن التوقيت وجيِّد الفائدة، ومن ثم، ينبغي أن يجري تنفيذ كثير من توصيات الفريق الواردة به، إن لم يكن جميعها. واستدرك قائلا إن الخوض في أرض مجهولة دون مبرر ليس من الحكمة في شيء. ولذا يجد وفده غضاضة في الموافقة على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير على نحو جزئي يقتصر على حالات معينة، ولا يستعان فيه بخطة شاملة.

٣ - وأضاف أنه يلزم إيضاح عدد من المسائل المتصلة بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. ومثالا على ذلك ذكر أن الأمانة العامة لم تثبت بالدليل الكافي وجود حالة طوارئ من شأنها أن تبرر طلبها إنشاء ٢٤٩ وظيفة إضافية. وأوضح أن إدارة عمليات حفظ السلام كانت قادرة بقوامها الحالي على التعامل مع عدد من أفراد حفظ السلام أكبر بكثير من العدد القائم حاليا في الميدان.

٤ - وتابع قائلا إن التقرير قد أعد في وقت تزايد فيه عزوف البلدان المتقدمة النمو عن الالتزام بتقديم قوات إلى عمليات حفظ السلام التي تفتقر بصورة واضحة إلى الأمان، وإنه يثير عددا من التساؤلات الجوهرية عن أمور من قبيل ما إذا كان تكدس الوظائف في المستويات العليا من هيكل القيادة والسيطرة من شأنه أن يمس مرونة القادة الميدانيين؛ وما إذا كان التعزيز التدريجي لإدارة عملية حفظ السلام في الوقت الذي تتعرض فيه الإدارات الأخرى لتخفيضات كبيرة من شأنه أن يؤثر على توازن المنظمة؛ وما إذا كانت توصيات الفريق التي تعتمد على هياكل القيادة والسيطرة الوطنية قد خضعت للتجربة وثبتت ملاءمتها لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام؛ وما إذا كان سيجري، في حالة إمكان تبرير الزيادة في عدد الوظائف والموافقة عليها، إتاحة كثير من هذه الوظائف، بما فيها الوظائف من الرتب العليا، أمام البلدان المساهمة بقوات.

٥ - وأضاف أن فهم هذه المسائل المعقدة سيستلزم بعض الوقت وأن تقديم الأمانة العامة للمساعدة في وقت مبكر سيكون موضع تقدير. وقال إنه رغم احترام وفده لما تتحلى به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من دراية وخبرة، فإنها فيما يبدو قد انتهكت الإجراءات الواجبة، عندما قامت قبل اختتام الجمعية العامة لمداولاتها بشأن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/C.4/55/6)،

بتقديم توصية بزيادة عدد الوظائف بمقدار ٩٥ وظيفة إضافية.

٦ - وأوضح أن المطلوب ليس تبادل الاتهامات وإنما اتباع نهج رشيد ومتعقل بهدف التوصل إلى توافق في الآراء، وفهم الحقائق وسياق الأمور على نحو أفضل بكثير، حتى يمكن للدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات حاسمة بشأن توصيات الفريق.

٧ - **السيد داوسا سيسبيدس** (كوبا): أشار بقلق إلى أنه لم تجر مراعاة ممارسات الجمعية العامة وقواعدها وإجراءاتها المعمول بها عند إعداد بعض من التقارير المتعلقة بالبند قيد النظر وعرضها والنظر فيها. وقال إنه رغم اعتراف معظم الدول الأعضاء بمبدأ احترام الاختصاصات والمهام المختلفة المسندة إلى الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، حسبما ينص عليه الميثاق، فإن البعض الآخر من هذه الدول يسعى إلى تجاهل هذا المبدأ تحقيقا لمصالحه السياسية الخاصة.

٨ - وأردف قائلا إن إعداد التقرير المتعلق بتنفيذ تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/502) قبل أن تتخذ الهيئة الحكومية الدولية المختصة قرارا بشأن توصيات الفريق، وعرض هذا التقرير في الوقت نفسه على اللجنة، يشكلان انحرافا عن الإجراءات والممارسات القائمة. وأضاف أن عرض تقرير عن الموارد المطلوبة لتنفيذ تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/507، و Add.1) دون قرار مسبق من الجمعية العامة بشأن التوصيات يمثل أيضا انتهاكا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، فإن قيام اللجنة الاستشارية بالنظر في الاقتراحات قبل أن تبت فيها الجمعية العامة هو انتهاك آخر ينبغي للجمعية أن تتصدى له. وأعرب عن أمل وفده مع استمرار النظر في تقرير الفريق، من أن يجري التقيد على نحو وثيق بالممارسات والإجراءات المعمول بها.

٩ - واستطرد قائلا إن ولاية الفريق تتمثل في إجراء استعراض شامل للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل الحفاظ على السلام والأمن، وتقديم توصيات لتعزيز فعالية هذه الأنشطة. ونفى أن تكون هذه الولاية مشتملة على النظر في المسائل المتعلقة بالميزانية، التي تقع ضمن اختصاص اللجنة الخاصة واللجنة الاستشارية. وذكر أن وفده قد لاحظ كذلك أن الجمعية العامة لم توافق على تخصيص موارد بشرية ومالية لإنشاء هذا الفريق. وأضاف أن الوفد سيرحب بالتالي بالحصول على تفسير للكيفية التي تم بها تمويل نفقات الفريق.

١٠ - ومضى قائلا إن الأساس المنطقي الذي يستند إليه الفريق في كثير من توصياته هو وجود عدد من الصعوبات التي تحول دون وفاء المنظمة بمهمتها في ميدان المحافظة على السلام والأمن الدوليين وضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لتصحيح هذا الوضع. واستدرك قائلا إن هذا النهج يؤدي فيما يبدو إلى تغيير في أولويات المنظمة، إذ أنه يحوِّل الانتباه بعيدا عن مشاكل التنمية.

١١ - وتابع بقوله إن التنمية والسلام أمران لا ينفصلان وإن وفده يشارك الأمين العام اهتمامه بألا تأتي الزيادة في الموارد الموجهة لعملية السلام على حساب الموارد اللازمة للتنمية (A/55/502، الفقرة ٧ (ح)). وذكر أن الواقع مع هذا يثير القلق البالغ، بالنظر إلى أن المنظمة تنفق في الوقت الحالي ٣,٥ دولارات على عمليات حفظ السلام مقابل كل دولار واحد تنفقه على الموارد الأساسية اللازمة للتنمية. ومن ثم فإن تأثر الموارد الضئيلة المخصصة حاليا للتنمية نتيجة لتنفيذ توصيات الفريق لن يكون أمرا مقبولا.

١٢ - وأعرب عن شك وفده في ضرورة الاحتياجات الإضافية من الموارد، البالغة ٩٠٠ ٢٠٢ ٢٢ دولار، في أثناء المرحلة الحالية. وقال إنه قد تم بالفعل تخصيص

ما مجموعه ٧٠٠ ٠٩٤ ٧٦ دولار لعمليات حفظ السلام في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وتخصيص ٦٧ وظيفة إضافية لإدارة عمليات حفظ السلام، ووظيفتين إضافيتين لخدمات التدريب التابعة لها. وعلاوة على ذلك، فقد وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٥٤ باء، على ٤٦٩ وظيفة تمول من حساب الدعم. وأضاف أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن عدد الأفراد الذين كانوا في الميدان التي ازداد فيها حجم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ودرجة تعقيدها في أثناء سنوات ازدهار حفظ السلام في مستهل التسعينات وصل إلى ٢٠٠ ٧٣ فرد، بينما كان عدد وظائف إدارة عمليات حفظ السلام لا يتعدى ٤٠٧ وظائف.

١٣ - واستمر قائلا إنه رغم الاحتجاج بأن حفظ السلام وظيفة أساسية من وظائف المنظمة وأن أنشطته ينبغي تمويلها من الميزانية العادية، فإن الجمعية العامة، حسبما يذكر وفده، لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التي تشكل المهام الأساسية للمنظمة. وأوضح أنه لا ينبغي لذلك فرض مفهوم حفظ السلام بوصفه من المهام الأساسية للمنظمة على وثيقة من وثائق الميزانية، ولا سيما بالنظر إلى دقة التوازن الذي تم تحقيقه فيما بين الاتجاهات السائدة ضمن اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام إزاء مسألة أولويات حفظ السلام.

١٤ - واسترسل قائلا إن اللجنة الخاصة قد أكدت من جديد، في تقريرها المتعلق بإجراء استعراض شامل لكامل مسائل عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات (A/C.4/55/6)، الطلب الذي وجهته لإجراء استعراض عاجل وشامل لإدارة وهيكل جميع العناصر ذات الصلة في الأمانة العامة التي تؤدي دورا في عمليات حفظ السلام ولعملياتها التوظيفية والعلاقات فيما بينها (الفقرة ٣٤). وقال إنه ريثما يتم إجراء هذا الاستعراض، ترى اللجنة الخاصة أنه ينبغي أن يجري على أساس طارئ إتاحة بعض الموارد الإضافية لتوفير موظفين لوحدات معينة من وحدات إدارة عمليات حفظ السلام. وأكد أن قرارات اللجنة الخامسة ينبغي أن تتمشى مع توصيات اللجنة الخاصة.

١٥ - وذكر أن وفده يتساءل عن جدوى الجهود المبذولة لتحويل إدارة عمليات حفظ السلام إلى أمانة مصغرة ذات تقسيمات مختلفة الأنواع لا تمثل إلا ازدواجا لمهام الهيئات القائمة. وأعرب عن معارضة وفده بالتالي لتخصيص أي موارد لهذا الغرض. وقال إن الوفد لا يؤيد من ناحية أخرى أي توصية ترمي إلى الحد من دور وقدرات إدارة شؤون الإعلام.

١٦ - ومضى قائلا إن وفده غير مقتنع بضرورة إنشاء أمانة للمعلومات والتحليل الاستراتيجي، بالنظر إلى أنه يمكن الوفاء تماما بالاحتياجات المتعلقة بالمعلومات والتحليل عن طريق الهياكل القائمة. وعلاوة على ذلك، فإن نقص المعلومات أو القدرة التحليلية لم يكن سببا في أي من حالات الفشل الذي منيت به عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. بل إن ما كان ينقص هذه العمليات وما زال ينقصها هو الإرادة السياسية. وأضاف أن وفده يلاحظ لذلك مع الارتياح أن اللجنة الخاصة لم تصدق على توصية الفريق التي تدعو إلى إنشاء هذه الأمانة.

١٧ - وذكر أن وفده يرى كذلك أنه لا لزوم لإنشاء وظيفة جديدة لأمين عام مساعد لعمليات حفظ السلام ولا مبرر للدور الداعم الذي اقتُرح منحه لمفوضية حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعناصر الخاصة بحقوق الإنسان في عمليات حفظ السلام. وفي الختام أعرب عن عدم موافقة وفده على الرأي الذي يدعو إلى ضرورة زيادة الوظائف المخصصة لشعبة المساعدة الانتخابية.

١٨ - **السيد جانييه** (غامبيا): قال إن صون السلام والأمن الدوليين هو واحد من المجالات الأساسية لمسؤوليات الأمم

المتحدة، وإن أداء المنظمة في مجال حفظ السلام يشكل أحد المعايير الرئيسية التي يقاس بها نجاحها. وأوضح أن تقرير الفريق يسعى إلى إيجاد حلول سريعة وعملية لهذه المشكلة، وأن أي تأخر لا لزوم له في تنفيذ توصيات الفريق قد يؤدي إلى تفاقم المشكلة.

١٩ - ومضى قائلا إن الفريق قد أكد ضرورة زيادة الموارد الموجهة إلى إدارة عمليات حفظ السلام المنهكة التي تعاني من نقص خطير في عدد الموظفين وفي التمويل. وأضاف أن وفده يشترك تماما مع الفريق في رأيه الداعي إلى منح الأمين العام قدرا من المرونة، وكذلك منحه الموارد المالية المطلوبة لتعيين الموظفين اللازمين لكفالة عدم الانتقاص من مصداقية المنظمة بسبب عدم قدرتها على الاستجابة بصورة كافية لحالات الطوارئ. وأعرب عن موافقة وفده أيضا على توصيات الفريق التي تنادي بالتوقف عن معاملة حفظ السلام باعتباره احتياجا مؤقتا، وإدارة عمليات السلام باعتبارها هيكلا تنظيميا مؤقتا. وأكد أنه ينبغي التعامل مع الدعم المقدم من المقر لحفظ السلام بوصفه نشاطا أساسيا من أنشطة الأمم المتحدة، وتمويل غالبية احتياجاته من الموارد عن طريق آلية الميزانية البرنامجية العادية للمنظمة التي تغطي فترة سنتين.

٢٠ - واستطرد قائلا إن وفده لاحظ مع الارتياح أن اللجنة الاستشارية قد وافقت على عدد كبير من الوظائف، وأعرب عن أمل الوفد في أن تعمل الأمانة العامة على شغل هذه الوظائف على وجه السرعة، مع مراعاة المبدأ المقدس للتوزيع الجغرافي العادل. وذكر أنه رغم فهمه للشواغل التي أعربت عنها بعض الوفود إزاء احتمال تحويل الموارد عن برنامج التنمية، فلا بد ألا يغيب عن البال أنه دون وجود سلام واستقرار لا يمكن تحقيق أي تنمية ذات شأن.

٢١ - **السيد آدم** (إسرائيل): قال إن تقرير الفريق قد أوضح أن تقديم الدعم المالي الفعال الذي يمكن التنبؤ به أمر حاسم الأهمية بالنسبة لنجاح أي بعثة من بعثات حفظ السلام. وأعرب عن موافقة وفده الكاملة على الملاحظات الواردة في التقرير وفي تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/55/1، الفقرة ٣٥)، بما في ذلك أهمية اضطلاع الدول الأعضاء والأمانة العامة بجهود مشتركة من أجل تعزيز وسائل حفظ السلام؛ وضرورة أن يكون هناك فهم واضح لما إذا كان حفظ السلام مطلوبا في أي موقف معين ؛ وأهمية توفير الموارد الكافية للوفاء باحتياجات البعثات وأهمية وجود قدرة رادعة لها مصداقيتها؛ وأهمية التأهب لأسوأ الاحتمالات؛ وضرورة تحسين تدفقات المعلومات، سواء فيما بين الدول الأعضاء أو داخل الأمانة العامة؛ وضرورة تحليل المعلومات الواردة من الميدان على نحو أشد فعالية وأكثر ملاءمة من حيث التوقيت.

٢٢ - وفيما يتعلق بضرورة التوصل إلى توافق في الآراء، ذكر أن حكومته تشاطر الأمين العام الرأي القائل بعدم إمكانية إنشاء أي عملية للسلام دون وجود توافق في الآراء على نطاق واسع في أوساط المجتمع الدولي. وأضاف أن مجلس الأمن مسؤول علاوة على ذلك عن كفالة تكليف العمليات بولايات واضحة تقبلها الأطراف المعنية ويمكن تنفيذها عمليا في سياق الأحوال السائدة في الميدان.

٢٣ - وأعرب عن موافقة وفده بالتالي على ضرورة تعزيز إدارة عمليات حفظ السلام وتوسيع نطاقها، وعن تأييده الشديد لإجراء مزيد من المناقشات التفصيلية بشأن هذا الموضوع في إطار المفاوضات المتعلقة بالميزانية الجارية والميزانية المقترحة على حد سواء.

٢٤ - **السيدة صن منكين** (الصين): أعربت عن تأييد وفدها للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧

والصين. وقالت إن مهمة تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لها أهمية ماسة وإنها لا تستلزم مجرد الإرادة السياسية والجهود المشتركة من جانب جميع الأطراف، وإنما أيضا تخصيص موارد كافية لإدارة عمليات حفظ السلام حتى تتمكن من أداء دورها على النحو الصحيح والاستفادة من كامل إمكانياتها.

٢٥ - وذكرت أن وفدها يسعده أن يتلقى معلومات خطية من الأمانة العامة بشأن الهيكل الحالي لقوات حفظ السلام وهياكل الموظفين، وبيان تفصيلي بالقوات، بما في ذلك جنسياتها، حتى تكون مشاركته في المناقشة المتعلقة بهذا البند بناءة بصورة أعمق.

٢٦ - **السيد شودري** (باكستان): أعرب عن تأييد وفده للبيان الذي أدلى به من قبل ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وقال إن التزام باكستان بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تستند جذوره إلى إيمانها بالمسؤولية المشتركة عن صون السلام والأمن الدوليين. وأضاف أنه رغم ترحيب وفده بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، فإن لديه تحفظات جدية بشأن الطريقة التي اتبعتها الأمانة العامة منذ ذلك الحين لتنفيذ هذا التقرير، وعدم امتثالها للنظام الداخلي المعمول به. وذكر أن وفده يرى فضلا عن ذلك أن عدد الوظائف التي أوصت بها اللجنة الاستشارية مفرط ويستلزم بحثا أدق.

٢٧ - وأردف قائلا إنه رغم وصف الأمين العام للتقديرات التي قدمها بأنها طلب يتعلق بحالة طارئة، فإنه لا يمكن تصنيف المقترحات الواردة في وثائق الموارد ذات الصلة باعتبارها حالات طارئة. ومن ثم، ينبغي للأمانة العامة أن تبرر طلب هذا العدد الكبير من الوظائف ما دامت الحالة ليست طارئة. وأضاف أن إتاحة الوقت لإجراء عمليات الاستعراض والدراسات المشار إليها في تقارير الأمين العام والنظر فيها من جانب الدول الأعضاء من شأنه أن يخدم قضية حفظ السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة على نحو أفضل.

٢٨ - واستطرد قائلا إن من بين الأسباب التي يمكن أن تفسر عجز المنظمة عن الاستجابة بصورة فعالة للتحديات التي تفرضها عمليات السلام المعقدة أن نشر أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة كان يجري في الماضي دون تخطيط مسبق كاف ودون التمهيد السياسي اللازم. كما أن كبار المسؤولين الإداريين في إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام لم يفوا بالواجب المطلوب منهم، وبالتالي فهم يتحملون قدرا من المسؤولية عن الحالة الراهنة. ومن ثم، فإن الاستعراض الذي طلبته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ينبغي أن يشتمل على تقييم للأسباب التي أعاقت كبار المديرين في الإدارتين، ولا سيما إدارة الشؤون السياسية، عن توفير ما يلزم من إرشادي سياسي ومن مشورة في الوقت المناسب.

٢٩ - ومضى قائلا إن مشاكل الأمم المتحدة لا تنبع فقط من نقص الدعم المقدم فيما يتعلق بالنقل والإمداد أو بنقص الموظفين. فإحراز النجاح يستلزم أيضا من الإدارة العليا توفير المشورة السليمة في الوقت المناسب. وأعرب عن دهشة وفده لهذا السبب من أن اللجنة الاستشارية لم توص بإنشاء الوظيفة الإضافية الخاصة بأمين عام مساعد لشؤون الشرطة العسكرية والمدنية، التي تلزم من أجل تعزيز عمل الشرطة. واستدرك قائلا إن مشكلة توفير وظائف إضافية للنقل والإمداد أو الدعم التنفيذي ينبغي أن تنتظر حتى يتم إجراء الاستعراض الشامل الذي طلبته اللجنة الخاصة منذ وقت بعيد.

٣٠ - وأعرب عن موافقة وفده على ضرورة إيلاء أهمية مماثلة لبرنامج المنظمة المتعلق بالتنمية؛ فالسلام والتنمية

مكملان لبعضهما البعض ولا يلغي أحدهما الآخر. وأعرب أيضا عن تأييد وفده الشديد لدعوة اللجنة الخاصة التي تنادي بأن يكون للبلدان المشاركة بقوات تمثيل لائق في إدارة عمليات حفظ السلام حتى تتجلى مساهماتها في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام على النحو المناسب.

٣١ - وأردف قائلا إن تزايد المبالغ المستحقة للبلدان المساهمة بقوات أخذ يتحول إلى مشكلة متكررة لم يجر مع الأسف تناولها في تقرير الفريق. وذكر أنه ينبغي النظر في هذه المسألة في سياق الاستعراض الشامل المقترح من أجل تحديد التدابير اللازمة لتصحيح هذا الوضع.

٣٢ - **السيد باريدس** (كولومبيا): قال متحدثا باسم مجموعة ريو إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٣٣ - وأضاف أن مجموعة ريو تولي أهمية لزيادة فعالية وديناميةعمليات حفظ السلام. فمن الواضح أن تعزيز آليات حفظ السلام سيتطلب تخصيص موارد بشرية ومالية إضافية وأن المجموعة ستعمل من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن هذه المسألة في اللجنة.

٣٤ - وقال في معرض ترحيبه بتقرير اللجنة الاستشارية (A/55/676) إن من الأهمية بمكان الامتثال للتوصيات الواردة فيه ولتلك الواردة في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (A/C.4/55/6) التي تشكِّل الهيئة السياسية المخولة معالجة هذه القضية. وأكد أن المجموعة تؤيد توصيات اللجنة الاستشارية، ولا سيما فيما يتعلق بالموافقة على ٩٥ وظيفة إضافية. أما بالنسبة إلى الوظائف البالغ عددها ١٥٠ وظيفة، التي أوصي بإعادة النظر فيها في ضوء الدراسة الشاملة التي قدمتها الأمانة العامة في النصف الأول من عام ٢٠٠١، فقال إن المجموعة تعتبر أن هذه ''المجموعة الطارئة'' ليست سوى المرحلة الأولى مما سوف يشكل عملية طويلة من الإصلاح المتعمق. واعتبر أن الطابع المعقّد للإصلاحات المقترحة يمكن أن يستدعي إجراء دراسة أكثر تفصيلا عن الوظائف في مراحل لاحقة. وأعرب عن أمله في أن تستمر الإرادة السياسية التي ظهرت في المرحلة الحالية.

٣٥ - وأكد من جديد استعداد المجموعة للمشاركة بشكل بناء في عملية إيجاد توافق في الآراء يسمح بتخصيص الموارد اللازمة، الأمر الذي من شأنه إنعاش نظام حفظ السلام، ومن ثم، تعزيز مصداقية دور الأمم المتحدة في حفظ السلام الذي يعتمد عليه كثير من الناس في أنحاء العالم.

٣٦ - **السيد حميد الله** (بنغلاديش): قال إن وفده، بالنظر إلى أهمية عمليات حفظ السلام التي تطور طابعها ونطاقها مع مرور السنين، قد رحب بتقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام (A/55/305-S/2000/809) خلال مؤتمر قمة الألفية. لكنه اعتبر أن تنفيذ المقترحات الواردة فيه يستلزم التصدي لعدد من المسائل، بما فيها تلك التي أبرزها ممثل نيجيريا الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأكد أن من المهم أن ينظر في جميع المقترحات على نحو شامل وموضوعي وواسع المنظور.

٣٧ - وأضاف أنه في غياب صورة شاملة توضح كيفية تنفيذ توصيات الفريق فإن لوفده بعض الأسئلة المحددة المتعلقة بمقترحات الأمين العام التي تتصل، على سبيل المثال، بالموارد المطلوبة لتقديم المساعدة الانتخابية والمهام التي سيضطلع بها الموظفون المنقولون من إدارة شؤون الإعلام. وأكد أنه سيثير هذه المسائل خلال مشاورات غير رسمية.

٣٨ - وأضاف أن وفده يساوره القلق إزاء العديد من المسائل العامة. وحث أولا على تشديد الامتثال للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي. وذكر ثانيا أنه رغم وضوح الحاجة إلى توفير موارد إضافية لتنفيذ التوصيات الرئيسية التي دعا إليها الفريق فإنه سيتعذر الالتزام بتنفيذها إذا ما بقيت الميزانية

مقيدة بحد أقصى لا يمكن تجاوزه؛ مضيفا أن النمو الإسمي المعدوم لا يؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوة. وأعرب ثالثا عن تساؤل بنغلاديش، بصفتها بلدا مساهما بقوات، عن السبب في عدم قيام الفريق بمعالجة قضية معدلات تكاليف القوات. واختتم كلامه قائلا إن وفده يرى أنه لا ينبغي زيادة الموارد المخصصة لحفظ السلام على حساب الجهد الطويل الأجل الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة؛ فأشد رادع يحول دون نشوب الصراعات العنيفة هو معالجة أسبابها من جذورها.

٣٩ - **السيد بوهدّو** (الجزائر): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلت به نيجيريا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٤٠ - وأعرب عن ارتياح وفده لمعظم التعليقات والتوصيات التي أوردتها اللجنة الاستشارية في تقريرها. كما أعرب عن تأييد وفده لمقترحات الأمين العام المتعلقة بمرحلة التنفيذ الأولى، معتبرا أن لهذه المقترحات ما يبررها إلى حد كبير.

٤١ - ومضى قائلا إن البلدان المساهمة بقوات أعربت عن أوجه قلق مفهومة يتعين أن تؤخذ في الاعتبار. وأضاف أن وفده يساوره القلق بصفة خاصة إزاء إحدى الملاحظات التي أبديت مؤخرا. فقد رأى أن البلدان النامية قد أخذت أكثر فأكثر في توفير موظفي حفظ السلام وبخاصة الجنود، في حين أن البلدان المتقدمة النمو باتت تتردد بشكل متزايد في المساهمة بقوات، متذرعة بالمخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها هذه المهمات، الأمر الذي يحرم المجتمع الدولي من مواردها العسكرية الضخمة. لذا فمن الأهمية بمكان توجيه نداء خاص إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الذين يؤدون دورا بالغ الأهمية في حفظ السلام.

٤٢ - واختتم كلامه قائلا إن الإصرار على معرفة الانكليزية أدى في الواقع إلى إحجام مساهمين محتملين عن المشاركة في عمليات حفظ السلام، كما أنه، علاوة على ذلك، يتعارض وسياسة تعدد اللغات التي تتبعها المنظمة. وأضاف أنه في حين أن للمنظمة ست لغات رسمية إلا أن لغتي العمل فيها هما الفرنسية والانكليزية. وعليه فإن معرفة إحدى هاتين اللغتين ينبغي أن تكون كافية.

٤٣ - **السيد هولبواكس** (المراقب المالي): قال إنه سيرد على اثنتين من المسائل المثارة، وهما: الإجراء المتعلق بتقديم الاحتياجات من الموارد، والاقتراح المتعلق بحالات الطوارئ.

٤٤ - وبالنسبة إلى الموضوع الأول، شرح قائلا إن الأمين العام قام، بناء على السلطة المخولة له بصفته الموظف التنفيذي الأول، بإنشاء فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام وأمّن تمويله من التبرعات. وأضاف أنه ما أن رفع الفريق توصياته في تقرير (A/55/507-S/2000/809) حتى أحالها الأمين العام إلى مجلس الأمن والجمعية العامة. كما قام في الوقت نفسه بتقديم تقريره ومقترحاته الخاصة به (A/55/502) وحساب الموارد اللازمة لتنفيذها (A/55/507)، وذلك بهدف تيسير إجراء المناقشات واتخاذ الإجراءات بشكل ملموس. وأوضح أن الأمين العام اتّبع إجراء مماثلا عام ١٩٩٧ عندما قدم مقترحاته المتعلقة بالإصلاح مشفوعة بوثيقة بشأن الموارد اللازمة، دون أن يشكل ذلك انتهاكا لأي من مواد النظام الداخلي.

٤٥ - أما فيما يتعلق بالمسألة الثانية التي أثيرت فأشار إلى موجز الوثيقة A/55/507 الذي يوضح أن الموارد المطلوبة بشكل طارئ لا تتصل إلا بحساب الدعم. وأضاف أن هذا الطلب يستند إلى توصية الفريق بطلب زيادة تكميلية طارئة في إطار حساب الدعم لإتاحة التعيين الفوري لموظفين إضافيين وبخاصة في إدارة عمليات حفظ السلام (A/55/305-S/2000/809، الفقرة ١٩٧ (ج)). وأكد أن السعي وراء موارد أخرى جار حاليا أيضا لكن ليس على أساس طارئ بل، وكما هو مشار إليه في موجز الوثيقة A/55/507، من

أجل التنفيذ الفوري للتوصيات التي كانت جاهزة للتنفيذ اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٤٦ - وأردف قائلا إن رؤساء الدول والحكومات قرروا في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) منح المنظمة ما تحتاج إليه من أدوات لزيادة فعالية عمليات السلم والأمن، وأحاطوا علما بتقرير الفريق وطلبوا إلى الجمعية العامة أن تنظر في توصياته على وجه السرعة. وأضاف أن الأمين العام يعتبر أنه يتعين عليه أن يقدم إلى الجمعية العامة بأسرع وقت ممكن خطة لتنفيذ هذه المقترحات، يبين فيها المقترحات التي يمكن تنفيذها اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، والموارد التي سيتطلبها هذا الأمر.

٤٧ - وتوضيحا لتوقيت الاستعراض الشامل المقبل لكيفية إدارة عمليات حفظ السلام، قال إن التقرير المقبل عن حساب الدعم (الذي سيغطي الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٢) سيكون جاهزا بحلول شباط/فبراير ٢٠٠١، وإن الميزانية البرنامجية المقترحة ستكون جاهزة بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠١، كي يتسنى استعراضهما في الوقت المناسب. واستدرك بقوله إن نتائج الاستعراض الشامل لن تكون جاهزة في ذاك الوقت. لذا فإن الأمين العام سيقوم بإصدارها لاحقا في تقرير مستقل قبل استعراض الجمعية العامة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بوقت كاف، كما سيصدرها في صورة ميزانية تكميلية لحساب الدعم.

٤٨ - **السيدة صن منكين** (الصين): ذكّرت بطلبها الحصول على تفاصيل هيكل وملاك عمليات حفظ السلام بما في ذلك التعديلات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية.

٤٩ - **السيد هولبواكس** (المراقب المالي): قال إن الهيكل الحالي لإدارة عمليات حفظ السلام وارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأضاف أن هيكلا جديدا قد اقترح في الوثيقة A/55/57 إلا أنه سيخضع بالطبع للاستعراض في ضوء المقررات اللاحقة التي ستتخذها الجمعية العامة بشأن الوظائف. وأعرب عن استعداده لأن يقدم بشكل غير رسمي إلى ممثلة الصين معلومات عن هيكل عملية حفظ السلام وشرحا تفصيليا عن الملاك الحالي من حيث الرتب والجنسيات.

٥٠ - **السيد دوسا سيسبيديس** (كوبا): قال مشيرا إلى مسألة الإجراءات، إن وفده لم يشكك يوما في أن للأمين العام سلطة تشكيل فريق رفيع المستوى. بيد أن المسألة تتعلق بالحفاظ على مصداقية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهي الهيئة المسلَّم باختصاصها في هذه المسألة، التي كانت منعقدة لدى إنشاء هذا الفريق.

٥١ - وذكر أنه سيكون ممتنا لو حصل على قائمة بالتبرعات المستخدمة لتمويل الفريق.

٥٢ - **السيد هولبواكس** (المراقب المالي): رد بأن الأمين العام قد استخدم صندوقا استئمانيا مكونا من ممتلكات شخصية وعقارية أوصى بها للأمم المتحدة كي تستعملها المنظمة في صون السلم والأمن.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (تابع)

الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة (A/55/7/Add.4 و A/55/117 و Add.1)

٥٣ - **السيد كونر** (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة): قال في معرض تقديمه تقرير الأمين العام عن الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة (A/55/117) إن اقتراح الأمين العام المتعلق بوضع خطة رئيسية طويلة الأجل للأصول الرأسمالية الثابتة لمقر الأمم المتحدة كان واحدا من ثلاثة مواضيع رئيسية من المقرر عرضها في عام ٢٠٠٠. وأضاف أن اللجنة معروض عليها أيضا تقرير اللجنة الاستشارية ذو الصلة

(A/55/7/Add.4) الذي تقدر الأمانة العامة طابعه الإيجابي حق التقدير، وموجز إعلامي كانت اللجنة الاستشارية قد طلبته فيما يتعلق بمشاركة حكومات البلدان المضيفة والسلطات المحلية في صيانة موجودات الأمم المتحدة في بلدانها (A/55/117/Add.1).

٥٤ - وتابع بقوله إن فريقا من المهندسين المعماريين قام خلال عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ بمعاينة الحالة الراهنة لمجمّع المقر. ولم يكن مفاجئا أن يثبت لهم أن حالة المباني - وبخاصة أنظمتها - رغم تشييدها الأصلي الممتاز، قد تدهورت إلى حد تعجز الصيانة عن التعامل معه. والمهم بالقدر عينه هو أنه تبيّن لهم أن المنظمة لم تعد ممتثلة لقوانين السلامة المتصلة بحالات الحريق، أو المعايير المتعلقة بتيسير سُبل الدخول إلى المباني أو متطلبات الأمن الحديثة، التي أصبحت الآن أكثر تشددا بكثير مما كانت عليه بادئ الأمر. وعلاوة على ذلك، فإن استهلاك الطاقة في هذه المباني تنقصه الكفاءة إلى حد بعيد.

٥٥ - وأعتبر أنه نظرا لحتمية وضع برنامج ضخم للتجديد والإصلاح بات السؤال المطروح هو كيفية القيام بذلك. وأضاف أن عمليات التصليح تجرى حاليا بطريقة مجتزأة تمتد عبر سلسلة من ميزانيات فترة السنتين وتقضي بمعالجة أكثر المشاكل الحاحا عند حدوثها. أما بالنسبة إلى تقدير ما يمكن أن ينجم عن تكاليف مواصلة معالجة المشاكل بعد حدوثها طوال فترة ٢٥ سنة، فنقل عن الخبراء أن حجم هذا الإنفاق قد يصل إلى نحو ١,٢ بليون دولار وأنه لن يتمكن من معالجة بعض من أكثر المشاكل إلحاحا. كما أن تكاليف المباني مضافا إليها تكاليف الطاقة، التي يبلغ مجموعها حاليا نحو ٢٠ مليون دولار سنويا، ستزداد لتبلغ نحو ١٠٠ مليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٥. وسوف ينفق على مدى ٢٥ سنة نحو نصف بليون دولار على الطاقة التي سيذهب القسم الكبير منها هباء.

٥٦ - واستطرد قائلا إن الأمانة العامة تقترح، عوض ذلك، اتباع منحى معقول يتسم ببعد النظر. فعن طريق وضع برنامج للتجديدات يتسم بالتنسيق وجودة التخطيط والإدارة، وهو ما يعرف بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية الثابتة، سوف يمكن رفع مستوى كل من هذه المباني بحيث تصبح مستوفية للمعايير الحديثة المتعلقة بالسلامة في حالات الحريق، وفعالية الطاقة وسهولة الدخول إليها، كما سيمكن إزالة المواد الخطرة، كالإسبستوس، بشكل كامل. وسوف تؤدي هذه التحسينات، التي يمكن الانتهاء من إدخالها خلال ست سنوات بتكلفة تقدَّر بمبلغ ٩٦٤ مليون دولار، إلى خفض استهلاك الطاقة على مر ٢٥ سنة بحيث تبلغ تكلفتها ٣٢٦ مليون دولار عوض مبلغ الـ ٩٤٠ مليون دولار الذي يُتوقع تكبده في حال استمرت معالجة مشاكل بعد حدوثها.

٥٧ - ونبه إلى أنه سيلزم، للحد إلى أدنى درجة من اقنطاع العمل أن يجري توخي الحرص خلال فترة التشييد على التوفيق بين مواعيد انعقاد الجلسات وبين مراحل التشييد. وذكر أنه سيلزم أيضا إيجاد مكان عمل مؤقت لاستيعاب ١ ٠٠٠ موظف تقريبا، وأن تقديرات الخطة الرئيسية تشمل تكلفة استئجار أماكن جديدة أنشأتها شركة التعمير للأمم المتحدة التي كانت شريكا رئيسيا في تشييد مجمَّع المقر. واستدرك يقول إن هذا الحل ليس سوى أحد الخيارات المطروحة.

٥٨ - وأكد أن الخطة الرئيسية تهيئ أيضا فرصة فريدة لإدخال تحسينات تشمل تشييد غرف للاجتماعات وضم أماكن العمل المبعثرة الخاصة بخدمات التكنولوجيا، الأمر الذي من شأنه أن يخفف ضغط الطلب على توفير أماكن للاجتماعات ويزيد من فعالية استعمال التكنولوجيا ويجعل المقر أكثر ملاءمة للزوار. وأضاف أن الأمانة العامة أحاطت علما بتعليقات اللجنة الاستشارية وأنها ستكفل وضع خطط واقعية غير مفرطة في طموحها.

٥٩ - أما بالنسبة إلى التكلفة فقال إن من الممكن رصد أنصبة مقررة خاصة طوال فترة تنفيذ البرنامج، وهي ست سنوات، أو ثماني سنوات إذا أدخلت مرحلة التصميم في الحسبان. وثمة إمكانية أخرى تقضي باقتراض المبالغ اللازمة وتسديدها خلال ٢٥ سنة، وهي الفترة التي يستلزمها إدخال التحسينات. وقال إن الدول الأعضاء قد ترغب في تقديم قروض دون فائدة. وكان البلد المضيف قد قدم قرضا كهذا لتغطية تكلفة التشييد الأولي، وتم تسديده من الميزانية العادية على فترة ٣٠ سنة. وأكد أن الأمانة العامة تعتقد أن هذه هي الطريقة المثلى غير أنها قد نظرت كذلك في خيارات أخرى. وأضاف أن من الممكن إصدار سندات شبه سيادية مماثلة لتلك التي يصدرها البنك الدولي، وهي عملية تنطوي على الاستفادة من السمعة الحسنة لفرادى الدول الأعضاء ومتانة مركزها الائتماني، بغية الحصول على معدلات فائدة معقولة.

٦٠ - وأكد أنه في حال قدمت الدول الأعضاء قروضا دون فائدة لتغطية ما لا يقل عن نصف تكاليف الخطة الرئيسية، يمكن عندئذ للمنظمة أن تقترض المبلغ المتبقي من خلال طرح سندات تجارية. وستبلغ تكاليف التشييد والطاقة والفوائد ما مجموعه ١,٦١ بليون دولار مقارنة بمبلغ الـ ١,٦٤ بليون دولار الذي تتطلبه ''معالجة المشاكل بعد حدوثها''، إلا أن اتباع هذا النهج سيجعل المباني مطابقة للقوانين وفعالة من حيث استهلاك الطاقة ومواكبة لأحدث التكنولوجيات. وقال إن حسنات الخطة الرئيسية واضحة من النواحي التشغيلية والمالية إلا أن القرار في يد الدول الأعضاء.

٦١ - واعتبر أن تقديرات التكاليف واقعية. وقال إنه، تجنبا لحدوث زيادة في التكاليف المقدرة، اعتمدت في حساب التكاليف طريقة متحفظة ومسايرة للمعايير المتبعة في هذا المجال، تشتمل على خطط للطوارئ المالية المتعلقة بالعديد من نواحي المشروع التي لا يمكن حتى الآن تحديدها.

٦٢ - وأضاف أن المرحلة المقبلة هي وضع خطة تنفيذ مفصّلة ستستلزم رصيدا أوليا قدره ٨ ملايين دولار. وستشمل مرحلة التصميم التخطيطي تصميم وتحليل أنظمة المباني والخيارات المتعلقة بأماكن العمل المؤقتة والاستراتيجيات المتعلقة بالمنافع العامة، وتكنولوجيات توفير الطاقة، والمنتجات والأنظمة. وأكد أنه سيكون هناك تنسيق وثيق مع السلطات المحلية لأنه يتعين، حسبما أشارت إليه اللجنة الاستشارية، أن تكون المباني مطابقة للقوانين المحلية المتعلقة بالصحة والسلامة. وخلال هذه الفترة سيجري تشكيل مجموعة استشارية تواصل العمل على تطوير الإمكانيات المالية اللازمة للتنفيذ. وذكر أن الأمانة العامة قد أحاطت علما بملاحظات اللجنة الاستشارية بشأن دور البلد المضيف وسلطات المدينة والولاية، الذي اتُفق على أهميته البالغة في إعطاء صورة واضحة عن إجمالي التمويل. أما بالنسبة إلى إتمام تلك المرحلة فقال إنه سيجري تقديم خطة شاملة واقتراحا مفصلا بالتمويل إلى الدول الأعضاء لتنظر فيهما وتتخذ القرار النهائي بشأنهما.

٦٣ - وأضاف أن الأمين العام، حسبما أشارت إليه اللجنة الاستشارية، سيقدم في الدورة المستأنفة في آذار/مارس ٢٠٠١ اقتراحا مستقلا يدعو إلى توسيع المنطقة الخاصة بالزوار في المقر بتمويل خاص.

٦٤ - اختتم كلامه قائلا إن الخطة الرئيسية ستمنع الهدر في الإنفاق وتحافظ على هذه المباني الفريدة كما ستضفي عليها في الوقت نفسه مسحة معاصرة وتوفر بيئة آمنة ومحترمة لسير أعمال المنظمة.

٦٥ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية (A/55/7/Add.4) إنه سيجري الإدلاء بتعليقات مفصلة بعد أن يقدم الأمين العام تقريره إلى الجمعية العامة في

دورتها السادسة والخمسين. وأضاف أن التوصيات الأولية للجنة الاستشارية تدعو، ريثما يتم هذا، إلى أن يؤذن للأمين العام بالمضي في الإعداد لخطة التصميم وتحليل التكاليف وبتخصيص مبلغ إضافي قدره ٨ ملايين دولار في إطار الباب ٣١ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وأضاف أن اللجنة الخامسة، بإحاطتها علما بتقرير اللجنة الاستشارية والموافقة عليه، ستؤكد ما ورد في بيان الأمين العام عن ضرورة مواجهة هذه المشكلة؛ وتسمح برصد مبلغ ٨ ملايين دولار؛ وتأذن للأمين العام بأن يقدم إليها تقريرا عن نتائج هذه العملية، في دورتها السادسة والخمسين.

٦٦ - **السيدة سانشيس لورينسو** (كوبا): طلبت إلى وكيل الأمين العام أن يقدم معلومات خطية عن العلاقة بين البلدان المضيفة الأخرى ومكاتب الكيانات التابعة للأمم المتحدة التي يقع مقرها في تلك البلدان.

٦٧ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه لم يفهم تماما الخيار الذي قدمه وكيل الأمين العام كحل لتمويل التجديدات المطلوبة. وطلب الحصول على مزيد من المعلومات المتعلقة بهذا الشأن وبما ورد في الفقرة ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية من أنه قد تعذر على اللجنة التحقق من أن الافتراضات الواردة في تقرير الأمين العام (A/55/117) تشكل أساسا عادلا يمكن الاستناد إليه في التأكد من أن المنظمة في منأى عن تحمل تكاليف إضافية غير متوقعة. وسأل في الختام عن السبب الذي دعا اللجنة الاستشارية في الفقرة ٧ من تقريرها إلى التحذير من إمكنية تقديم خطط يمكن أن تكون غير واقعية أو مفرطة في طموحها.

٦٨ - **السيد أور** (كندا): طلب توضيح المطلوب من اللجنة والمدى الذي سيكون عليه التزامها بنوع معين من المشاريع. وقال إن النظر في التجديد دون غيره قد يترتب عليه إيلاء اهتمام أقل للخيارات البديلة. وإذا كان سيجري إنفاق ٨ ملايين دولار دون أن تكون هناك ترتيبات تمويل مناسبة، فقد يضيع المبلغ الذي سيُنفق في البداية، وقد تصبح هناك حاجة إلى مزيد من النفقات.

٦٩ - **السيد كونر** (وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية): أكد أن الخطة الرئيسية لا تمثل حقا مشروعا ضخما ولا يمكن الزعم بأنه جرى العثور على الحل الأمثل. فالأمانة العامة لم تقدم حتى الآن إلا لمحة عامة عن الكيفية التي قد تتطور بها الأمور. وردا على السؤال الذي طرحته ممثلة كوبا، قال إن المعلومات ذات الصلة قد أُوردت في الوثيقة A/55/117/Add.1. ورغم أن لكل بلد مضيف نهجا يختلف عن النهج الذي يسير عليه البلد الآخر، فقد قدمت هذه البلدان في مجموعها دعما هائلا للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالنقطة التي أثارها ممثل الجمهورية العربية السورية، قال إن هناك خيارات تمويل عديدة، ولكن الحذر يجب أن يكون هو الشعار. وأضاف أن الاحتمالات تشمل تقرير اشتراكات بمبلغ مقطوع لتمويل أغراض محددة؛ أو تقرير مجموعة من الاشتراكات في السنوات الأولى لبرنامج المباني تضمن تمويل المشروع إلى أن يكتمل؛ أو تكرار الترتيب الذي كان متبعا عندما جرى تشييد مبنى المقر، حيث تَولى أحد الأعضاء دفع التكلفة بأكملها ثم سُددت له التكلفة كاملة دون تحصيل فائدة؛ أو بيع سندات للجمهور. وقال إن من الواضح أنه سيلزم وجود ضمان من أجل الخيار الأخير، معربا عن ثقته، مع ذلك، في نهج الاحتفاظ ''بصندوق للأموال المجنبة'' ومشيرا إلى أن المنظمة ستتمتع بسعر فائدة على ديونها يكاد يشبه سعر الفائدة علىالقروض التي تضمنها الحكومات.

٧٠ - وقال إنه يسلم، رغم عدم وجود نية لإقفال الباب أمام البدائل، بأن محور تركيز الخطة الرئيسية هو التجديد. إلا أنه يجري حاليا النظر في شيء من التوسع المحدود الذي يشمل إقامة غرفة اجتماعات كبيرة جديدة، وعدة غرف

اجتماعات صغيرة، ودمج الحيز المخصص لتكنولوجيا المعلومات في مساحة واحدة.

تقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/55/7/Add.5 و A/55/645 و Corr.1 و Add.1)

٧١ - **السيد هولبواكس** (المراقب المالي): قال في معرض تقديمه لتقرير الأمين العام (A/55/645 و Corr.1 و Add.1)، إن الغرض الأساسي من التقرير هو تحديد التعديلات المطلوب إدخالها بسبب حالات التفاوت في معدلات التضخم وأسعار الصرف وتغير المعايير المأخوذة في الاعتبار عند حساب الاعتمادات الأولية. وقال إن التقرير قد أخذ في اعتباره أيضا الولايات الإضافية التي وافقت عليها الجمعية العامة ومجلس الأمن فضلا عن بنود الإنفاق غير المنظورة والاستثنائية. ووجه انتباه اللجنة إلى التعديلات الواردة في الفقرة ٣، فأشار إلى أن هناك عناصر أربعة في هذه التعديلات، أولها - وهو النفقات غير المنظورة والاستثنائية - جرى تفصيله في الفقرات من ٨ إلى ١٠ ويتصل بالسلام والأمن، ومحكمة العدل الدولية، والتدابير الأمنية المشتركة بين المنظمات. أما العنصر الثاني - وهو قرارات أجهزة تقرير السياسات - فهو يتصل بمؤتمر قمة الألفية، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتعزيز قدرة قسم المنظمات غير الحكومية، والمنتدى البيئي العالمي. ويتصل العنصر الثالث بالتغيرات في افتراضات الميزانية، وأكبرها تغيرات أسعار الصرف المبينة في الجدول ٣ من الوثيقة A/55/645/Add.1. ووجه الانتباه أيضا إلى معدلات التضخم المنقحة الواردة في الجداول ١ و ٢ و ٤ والتي تعزى بصفة رئيسية إلى ارتفاع التكاليف التضخمية المرتبطة بالمنافع، ولا سيما الزيادة في أسعار النفط. أما فيما يتعلق بالتعديلات المتعلقة بالتكاليف القياسية، فهي تعزى إلى انخفاض متوسط تكاليف المرتبات عما كان مُسقطا وإلى ارتفاع مستوى الشواغر في عام ٢٠٠٠، حيث كان يمثل ٨ في المائة بالنسبة لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا و٢,٦ في المائة بالنسبة لموظفي فئة الخدمات العامة، بينما كان المعدلان المدرجان في الميزانية ٦,٥ في المائة و٢,٥ في المائة على التوالي.

٧٢ - أما العنصر الرابع الذي تم إدراجه استجابة لقرارات الجمعية العامة فهو يتصل بمسائل من قبيل مركز التجارة الدولية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والإعلام، بما في ذلك المشروع التجريبي لإنشاء محطة إذاعة دولية للأمم المتحدة، ولجنة تنسيق نظم المعلومات، وعدة بعثات سياسية خاصة.

٧٣ - تولى السيد هاي-يون بارك (جمهورية كوريا) (نائب رئيس اللجنة) رئاسة اللجنة.

٧٤ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): وجه الانتباه، في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية (A/55/7/Add.5)، إلى تعديل الحاشية (أ) بالمرفق الرابع لتصبح على النحو التالي: ''انظر A/C.5/55/24''. وقال إن توصيات اللجنة الاستشارية (الفقرة ١٩) تتضمن الموافقة على الاحتياجات المنقحة الصافية المقدمة من الأمين العام وقدرها ١٠٠ ٦٥١ ١٢٠ ٢ دولار، وهو مبلغ يقل بنحو ٥٣,٧ مليون دولار عن الاعتماد الأولي. وأضاف أنه سيتعين، مع ذلك، تعديل هذا المبلغ لكي يؤخذ في الاعتبار ما قررته الجمعية العامة بشأن الاحتياجات الإضافية المشار إليها في الفقرتين ٧ و ٨ من التقرير، والتي ترد تفاصيلها في المرفق الأول. ووجه الانتباه بوجه خاص إلى المبلغ الإضافي اللازم للبعثات السياسية الخاصة وقدره ٩٠٠ ١١١ ٢٢ دولار زيادةً على مبلغ الـ ٩٠ مليون دولار المخصص في ميزانية فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. وترد تفاصيل هذه البعثات السياسية

الخاصة في المرفق الرابع للتقرير. ولاحظ في هذا السياق أن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا ستحتاج إلى نحو ٩ ملايين دولار، وإن كان هذا المبلغ قد روعي في تحديده مبلغ الـ ٧ ملايين دولار المتبقي من المبلغ الأولي الذي اعتمدته الجمعية العامة.

٧٥ - **السيدة سامايوا** (غواتيمالا): قالت إن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا كانت بعثة ناجحة جدا لكل من غواتيمالا والأمم المتحدة ومن المستصوب جدا مواصلتها. وأعربت عن أملها في أن تؤيد اللجنة توصية اللجنة الاستشارية في هذا الصدد.

٧٦ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): طلب توضيحا لعدد من المسائل التي أثارها تقرير الأداء الأول للأمين العام عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (A/55/645). وقال إن الفقرة ٢٩ تتضمن إشارة إلى حملة إعلانات عن الوظائف تشمل العالم كله من أجل شغل وظائف شاغرة في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتساءل عن الإجراءات المتخذة حاليا إلى جانب الإعلانات في المنشورات الدولية والإقليمية. فوفقا لما جاء في الفقرة ٣١، لا تزال هناك وظائف كثيرة يتعين شغلها. وتساءل في هذا السياق عن جنسيات المرشحين لتولي الوظائف. كما طلب مزيدا من التفاصيل عما ذُكر في الفقرة ٣٤ من إعادة تصنيف ثلاث وظائف في مركز التجارة الدولية، وتساءل عن السبب في أخذ المبلغ اللازم لمشروع الإذاعة التجريبي، وهو ١,٧ مليون دولار، من بنود أخرى في ميزانية إدارة شؤون الإعلام (الفقرة ٤٠)، رغم أهمية المشروع. وأخيرا، طلب مزيدا من التفاصيل عن إجراءات التوظيف المتبعة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي لتمكينه من أداء عمله باعتباره مركزا مستقلا للمؤتمرات. ورغم أنه يتعين شغل جميع وظائف المترجمين التحريريين والشفويين بحلول عام ٢٠٠١، فإن التقرير لم يتضمن أي ذكر لأي تقدم جرى إحرازه في هذا الصدد.

٧٧ - **السيد أور** (كندا): طلب في معرض إشارته إلى تقرير اللجنة الاستشارية (A/55/7/Add.5)، تحديث الأرقام الواردة في المرفق الأول: حيث سيكون من المفيد أن يكون لدى اللجنة فهم أوضح لمستويات الميزانية التي ستوافق عليها.

٧٨ - **السيد ساش** (مدير شعبة الميزانية): قال فيما يتعلق بإجراءات تعيين موظفين في لجنة الاقتصادية لأفريقيا، إن مكتب إدارة الموارد البشرية يبذل جهدا استثنائيا لملء الوظائف الشاغرة، ولكن هذا الأمر سيستغرق حدا أدنى من الوقت. وقد أنشأ المكتب واللجنة فرقة عمل وجرى إعداد إخطارات عن الوظائف تمهيدا لبدء حملة إعلانية، ستظهر ثمارها في عام ٢٠٠١. وقال إنه لا يستطيع أن يقدم معلومات فورية عن جنسيات المرشحين. أما فيما يتعلق بمسألة المترجمين التحريريين والشفويين اللازمين لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، فإن ترتيبات التعيين ماضية على قدم وساق، وهناك تنسيق جيد بين الإدارات المعنية وموارد كافية لتمويل فريق كامل من هؤلاء المترجمين، إلا أن المسألة الصعبة هي العثور على الأفراد الذين لديهم استعداد للانتقال إلى مركز الخدمة في نيروبي. وفيما يتعلق بنقل الموارد بين بنود ميزانية إدارة شؤون الإعلام، قال إن هذا النقل كان متوقعا في الوقت الذي اتخذت فيه الجمعية العامة قرارها ٥٤/٢٤٩؛ ولن يتعين إتاحة أموال إضافية. وأنهى كلامه قائلا إنه سيقدم مزيدا من المعلومات في وقت لاحق عن الحالة فيما يتعلق باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٧٩ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن القلق لأنه لم يحدث حتى الآن ما كان مزمعا من تعيين مترجم شفوي وشغل وظائف أخرى في اللجنة الاقتصادية

لأفريقيا ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي وأوضح أنه سيثير هذه المسألة أثناء مشاورات غير رسمية.

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/55/L.33/Rev.1*: بعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (A/55/680؛ A/C.5/55/24)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/C.3/55/L.16/Rev.1*: الوضع الحرج للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/55/677؛ A/C.5/55/26)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/55/L.42*: الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية (A/55/674؛ A/C.5/55/27)

٨٠ - **الرئيس**: وجه انتباه اللجنة إلى البيانات التي قدمها الأمين العام بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/55/L.33/Rev.1 المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (A/C.5/55/24)، ومشروع القرار A/C.3/55/L.16/Rev.1 بشأن الوضع الحرج للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/C.5/55/26)، ومشروع القرار A/55/L.42 بشأن الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية (A/C.5/55/27).

٨١ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقارير اللجنة الاستشارية عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشاريع القرارات قيد النظر. وبخصوص التقرير المتعلق ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (A/55/680) ، قال إن اعتماد مشروع القرار A/55/L.33/Rev.1 سيُرتِّب احتياجات إضافية قدرها ٤٠٠ ٢٣٥ ١٦ دولار، منها مبلغ ٢٠٠ ٢٤٣ ٧ دولار سيخصم من الاعتماد الموجود حاليا المخصص للبعثات السياسية الخاصة، فضلا عن اعتمادات إضافية قدرها ٢٠٠ ٩٩٢ ٨ دولار تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ (الفقرة ١٥). وفيما يتصل بالتقرير المتعلق بمشروع القرار A/C.3/55/L.16/Rev.1 بشأن الوضع الحرج للمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة (A/55/677)، وجه الانتباه إلى ما ذكرته اللجنة الاستشارية في الفقرة ٨ وهو أنها لا تستطيع، من وجهة النظر التقنية، أن تقر التقدير الذي وضعه الأمين العام بسبب صياغة مشروع القرار. وسيتعين على الجمعية العامة أولا أن تقرر شكل المساعدة التي ينبغي تقديمها إلى المعهد ثم المبلغ الذي يتعين تخصيصه. وتطرق إلى التقرير المتعلق بمشروع القرار A/55/L.42 بشأن الحالة في أمريكا الوسطى (A/55/674)، فوجه الانتباه إلى توصية اللجنة الاستشارية التي مؤداها أنه بالنظر إلى أن اعتماد مشروع القرار سيعني استمرار الأنشطة التي أُذن بها في السنة السابقة، فسيلزم اعتماد إضافي قدره ٨٠٠ ١٩١ دولار تحت الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٨٢ - **السيد لينيفورس** (السويد): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي فأعرب عن تأييده لتوصيات اللجنة الاستشارية بشأن مشروعي القرارين المتعلقين ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا (A/55/L.33/Rev.1) والحالة في أمريكا الوسطى (A/55/L.42). ولكنه قال إنه رغم تأييده الكامل للعمل المهم الذي يضطلع به معهد الأمم المتحدة للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، فإنه يرى أن هناك بعض الجوانب التي تتسم بعدم الوضوح في بيان الأمين العام وتقرير اللجنة الاستشارية بشأن تمويل المعهد واحتياجاته ولذا فقد طلب إجراء مشاورات غير رسمية مقتضبة لطلب توضيحات.

٨٣ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): أعرب عن تأييده للتوصيات المتعلقة ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، وبأمريكا الوسطى وأكد أهمية المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة. ولكنه قال إن لدى وفده بعض الشواغل بشأن الصعوبات التي يبدو أن المعهد يواجهها نتيجة لعدم تزويد البلدان المانحة له بالدعم المالي وغيره من أشكال الدعم. وأضاف أنه يتعين التوصل إلى حل لهذه المسألة، إلا أن صياغة مشروع القرار تتسم بعدم الوضوح، كما يتسم بيان الأمين العام بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية بالغموض شأنه في ذلك شأن الرد المقدم من اللجنة الاستشارية. ولهذا سيكون من الصعب على اللجنة أن تتخذ أي إجراء. وقال إنه سيطلب مزيدا من التوضيح أثناء المشاورات غير الرسمية التي ستجري بشأن الحالة الراهنة للتبرعات التي أعلنت للمعهد أو تم استلامها في عام ٢٠٠٠، وبشأن وجوه استخدام أي مبالغ استثنائية تتم الموافقة عليها، وما إذا كانت لدى المعهد معايير أداء وآليات محاسبية مناسبة تضمن استخدام الأموال بحكمة، وبشأن المشكلة ''التقنية'' التي ذكرتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٨ من تقريرها (A/55/677).

٨٤ - وفي معرض تذكيره بأن الجمعية العامة قد حثت في القرار ٥٤/١٤٠ على كفالة استعمال جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست في موقع المعهد على الشبكة العالمية (الفقرة ١٠)، إلى الأمين العام وطلبت أن يصحح العيوب الإدارية المشار إليها في تقرير وحدة التفتيش المشتركة (الفقرة ١١)، كما طلبت إليه أن يواصل تقديم الدعم في مجال إنشاء الهيكل وأسلوب العمل الجديدين للمعهد (الفقرة ١٢)، تساءل عما إذا كان قد جرى الامتثال لهذه الأحكام. وفي معرض إشارته إلى الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام عن أنشطة المعهد (A/55/385) قال فيما يتعلق بجدوى نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية بالمنظور الجنساني، إنه يتساءل عما إذا كان هذا المشروع سيظل يتلقى الدعم اللازم، في ضوء البيان المتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية.

٨٥ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): أشار إلى مشاريع المقررات الثلاثة التي جرى تعميم نصوصها على أعضاء اللجنة، فأعرب عن تأييده لها جميعا وعن أسفه لطلب إجراء مشاورات غير رسمية بشأن المعهد. وأشار إلى إن التبرعات المعلنة التي وردت لتمويل هذه المؤسسة المهمة في عام ٢٠٠١ أقل من ربع المبلغ المعلن لعام ١٩٩٩ وقال إنه يتعين على الأمم المتحدة أن تقرر ما إذا كانت تود أن يواصل المعهد عملياته أم لا. وبالنظر إلى أهمية القضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، فإن عدم توفير الدعم للمعهد سيهدد مصداقية الأمم المتحدة واللجنة الخامسة. وحتى مع إضافة مبلغ الـ ٨٠٠ ٠٠٠ مليون دولار تقريبا، الذي يُؤمل في ألا يُقابَل بمعارضة، ستظل ميزانية المعهد أقل كثيرا من مما كانت عليه في عام ١٩٩٩.

٨٦ - وأشار إلى قاعدة الـ ٢٤ ساعة والسياسة المتصلة بتوفير ترجمات تحريرية لمشاريع القرارات والمقررات بجميع اللغات الرسمية الست، فأصر على توفير ترجمة تحريرية لمشاريع المقررات الثلاثة قبل أن تتخذ اللجنة إجراء بشأنها.

٨٧ - **السيد حسن** (نيجيريا): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن القلق إزاء المستقبل غير المضمون للمعهد. وقال إن المعهد يواجه منذ زمن طويل مشاكل ثبطت عزيمة بعض المانحين، إلا أن الحالة قد وصلت الآن إلى مرحلة حرجة وأصبح وجود المعهد ذاته مهددا ما لم تتخذ الأمم المتحدة إجراءات فورية لتنشيطه. وقال إن الأمل كان يراوده في ألا تكون هناك حاجة إلى مزيد من المشاورات غير الرسمية، وناشد الوفود توخي المرونة واتخاذ إجراء في أقرب وقت ممكن.

٨٨ - **السيد باريديس** (كولومبيا): تحدث باسم مجموعة ريو، فأعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا وأكد على الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة الأزمة المالية التي يواجهها المعهد، الذي هو الهيئة الوحيدة من هذا النوع لدى الأمم المتحدة. وقال إن وفده، رغم أسفه للدعوة إلى إجراء مشاورات غير رسمية، سيواصل العمل للتوصل إلى حل لأي مسائل معلقة وأعرب عن أمله في أن تفضي المشاورات إلى حل مناسب.

٨٩ - **السيد فوكس** (أستراليا): تحدث أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فأعرب عن تأييده للدعوة إلى إجراء مشاورات غير رسمية من أجل تسليط الضوء على بعض الشواغل التي لا تزال قائمة بشأن المعهد، ولكنه اقترح أن تبت اللجنة في مشروعي المقررين المتعلقين ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، وأمريكا الوسطى.

٩٠ - **السيد القادري** (المغرب): أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا. وأشار إلى ميزانية المعهد التي تقلصت كثيرا، وإلى خطر الإغلاق الوشيك له والعواقب الذي سيخلفها ذلك على القضايا الجنسانية، وحث اللجنة على توفير التمويل اللازم للمعهد لعام ٢٠٠١.

٩١ - **السيد كندال** (الأرجنتين): أعرب عن تأييده للاقتراح الذي قدمه ممثل أستراليا. فبالنظر إلى أنه لم تُثر أي اعتراضات على مشروعي المقررين المتعلقين ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا وأمريكا الوسطى، فمن الممكن اتخاذ إجراء بشأن هذين البندين.

٩٢ - **السيد لينيفورس** (السويد): قال إنه لم يدع إلى إجراء مشاورات غير رسمية بشأن مشروع المقرر المتصل بالمعهد إلا لكفالة قيام المعهد على أساس مالي سليم حقا يمكنه من مواصلة أداء عمله المهم. وأعرب عن اتفاقه مع ممثلي الأرجنتين وأستراليا على أن من الممكن البت في مشروعي القرارين المتعلقين ببعثة التحقق وأمريكا الوسطى.

٩٣ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده لا يعترض على اعتماد أي من مشاريع المقررات الثلاثة، ولكنه كرر إصراره على وجوب توفير ترجمات تحريرية لمشاريع المقررات الثلاثة بجميع اللغات الرسمية الست، وفقا لسياسات اللجنة ونظامها الداخلي.

٩٤ - **السيد أكابو - ساتشيفي** (أمين اللجنة): قال إن لا يوجد انتهاك للنظام الداخلي للجنة لأن النصوص المعممة على أعضاء اللجنة منقولة حرفيا من التقارير ذات الصلة للجنة الاستشارية (A/55/674، الفقرة ٤، و A/55/677، الفقرتان ٨ و ٩، وA/55/680، الفقرة ١٥) وهي تقارير سبقت ترجمتها إلى جميع اللغات الرسمية الست وهي متاحة للوفود. وعليه، لن تكون هناك حاجة إلى مواصلة تأخير البت في مشاريع المقررات لحين إعادة الترجمة.

٩٥ - **السيدة ألباريس** (الجمهورية الدومينيكية): أشارت إلى أن الجمعية العامة قد أرجأت في ٤ كانون الأول/ديسمبر اتخاذ إجراء بشأن ستة قرارات للجنة الثالثة، منها قرار يتصل بالمعهد، إلى أن تتاح للجنة الاستشارية واللجنة الخامسة الفرصة لتقديم تقرير عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على هذه القرارات. وأكدت ضرورة التحرك على وجه السرعة قبل أن تعطِّل الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر وقالت إنه يتعين تناول مشاريع المقررات الثلاثة جميعها في نفس الوقت.

٩٦ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال في رده على مداخلة أمين اللجنة، إن مسألة ما إذا كانت مشاريع المقررات قيد النظر منقولة حرفيا أم لا من تقارير موجودة باللغات الرسمية الست جميعها هي مسألة خارجة عن الموضوع. وأكد إصراره مرة أخرى على ترجمة مشاريع

المقررات الثلاثة إلى جميع اللغات الرسمية الست؛ مشيرا إلى أن ذلك لن يستغرق وقتا طويلا بالنظر إلى قصر مشاريع المقررات. كما اعترض على اللهجة التي استخدمها أمين اللجنة في بيانه وطلب تسجيل شكوى رسمية مما أبداه من انعدام الكياسة واستخدامه أسلوبا يخرج تماما عن حدود اللياقة التي يتعين أن يلتزم بها موظف السكرتارية في مخاطبته لممثل دولة ذات سيادة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.